

مَوْقِعُ جَامِعَةِ مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ

www.menhag-un.com

يُقَدِّمُ :

(الْمُحَاضَرَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةً)

مِنْ مَادَّةٍ

شَرْحُ عُمْدَةِ الْأَحْكَامِ

[كِتَابُ الصَّلَاةِ - ج١]

www.menhag-un.com

بَابُ : تَرْكِ الْجَهْرِ بِ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

فَقَدْ قَالَ الْإِلَمَامُ الْمُصَنِّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ مِنْ «عُمْدَةِ الْأَحْكَامِ» بَابُ تَرْكِ الْجَهْرِ بِ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ).

وَالْبِسْمَلَةُ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى تُفْتَحُ بِهَا سُورَةُ سَوَى سُورَةِ بَرَاءَةَ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ هَلْ هِيَ سُورَةٌ مُسْتَقْلَةٌ يَعْنِي سُورَةَ بَرَاءَةَ، أَوْ بَقِيَّةُ سُورَةِ الْأَنْفَالِ فَفَصَلُوا بَيْنَهُمَا بِدُونِ بِسْمَلَةٍ.

وَالْبِسْمَلَةُ آيَةٌ مِنْ سُورَةِ الْفَاتِحةِ وَجُزْءٌ مِنْ آيَةٍ فِي سُورَةِ الْحَجَّ وَاحْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلِ الْبِسْمَلَةُ آيَةٌ مُسْتَقْلَةٌ أَوْ مِنَ السُّورَةِ الْمُبْتَدَأَةِ بِهَا؟

عَلَى قَوْلِينَ وَالرَّاجِحُ الْأَوَّلُ.



الْحَدِيثُ الْخَامِسُ بَعْدَ الْمِئَةِ:

بَيَانُ حُكْمِ الْجَهْرِ بِالْبَسْمَةِ فِي الصَّلَاةِ

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ الصَّلَاةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ وَمُسْلِمٌ وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ: «صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

وَلِمُسْلِمٍ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا».

وَقَدْ أَعَلَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدِيثَ أَنَسٍ بِالاِضْطِرَابِ، مِنْهُمُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَابْنُ الْمُلَقَّنِ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَأَفْرَدَ لَهُ رِسَالَةً سَمَّاهَا «الإِنْصَافُ فِيمَا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي قِرَاءَةِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنَ الْإِخْتِلَافِ». وَقَدْ رَدَ عَلَيْهِمُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» رَدًا مُطَوَّلًا.

* رَاوِي الْحَدِيثِ:

أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَبَقَتْ تَرْجِمَتُهُ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي عَشَرَ.

مَوْضُوعُ الْحَدِيثِ وَغَرِيبُهُ:

* مَوْضُوعُ الْحَدِيثِ: بَيَانُ حُكْمِ الْجَهْرِ بِالْبَسْمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ.

* غَرِيبُ الْحَدِيثِ:

يَسْتَفْتِحُونَ الصَّلَاةَ: يَتَدَبَّرُونَ قِرَاءَةَ الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ بِ(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أَوْ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» وَالَّذِي فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَدَبَّرُونَ قِرَاءَةَ الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ بِ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» أَيْ بِقِرَاءَةِ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» يَعْنِي سُورَةَ الْفَاتِحَةِ وَهِيَ «الْحَمْدُ لِلَّهِ» بِضَمِ الدَّالِ عَلَى حِكَايَةِ لفظِ الْآيَةِ.

يَعْنِي عِنْدَمَا يَقُولُ يَسْتَفْتِحُونَ بِ«الْحَمْدُ» وَقَدْ دَخَلَتْ عَلَى الْحَمْدِ بِأَءُ الْخَفْضِ هَذِهِ وَلَكِنْ يُؤْتَى بِهَا عَلَى الْحِكَايَةِ كَمَا أَنْزَلَهَا اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ: أَيْ لَا يَذْكُرُونَهَا جَهْرًا كَمَا تُفِيدُهُ رِوَايَةُ «فَلَمْ أَسْمَعْ». وَلَا في آخرِهَا: أَيْ آخرِ الْقِرَاءَةِ، وَهَذَا مِنْ بَابِ الْمُبَالَغَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَوَهَّمُ أَحَدٌ

أَنَّ الْبَسْمَلَةَ تَكُونُ فِي آخرِ الْقِرَاءَةِ حَتَّى يَنْفِي ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِآخرِ الْقِرَاءَةِ السُّورَةَ الَّتِي بَعْدَ الْفَاتِحَةِ؛ لِأَنَّهَا آخِرُهَا بِالسُّبْبَةِ لِلْفَاتِحَةِ، أَوْ يُرِيدُ قِرَاءَةَ أَوَّلِ الصَّلَاةِ وَآخِرُهَا، فَيَكُونُ الْمَعْنَى «لَا فِي أَوَّلِ رَكْعَةٍ وَلَا فِي آخرِ رَكْعَةٍ».

قال ابن العطار رحمه الله: اعلم أن القراء والفقهاء من الصحابة والتابعين وهم جرّاً قد اختلفوا في بسم الله الرحمن الرحيم، هل هي آية من الفاتحة أو لا؟ وهل يجهر بها في الصلاة الجهرية أو لا؟ مع اتفاقهم على أنها ليست آية في أول براءة وعلى أنها بعض آية في سورة النمل.

وأختلفوا في أنها آية من أول كُل سورة أو بعض آية أو ليست بآية على أوجهه، وقد صنف فيها جماعة كثيراً من المتقدين والمتأخرین المُشتبئن لها والمخالفين وفي الجهر بها.

ولاشك أنها ثابتة في رسم المصحف أول الفاتحة وأول كُل سورة إلا براءة.

قال الشعبي: كان يكتب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدء الأمر على رسم قريش باسمك اللهم، حتى نزلت: ﴿ وَقَالَ رَبُّكَ بُوْفَهَا إِسْمَاعِيلَ اللَّهُ بَحْرُنَاهَا ﴾ [هود: ٤١] فكتب: بسم الله، حتى نزلت: ﴿ قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾ [الإسراء: ١١٠] فكتب: بسم الله الرحمن، حتى نزلت: ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [النمل: ٣٠] كتب مثلها.

وأما من قال إنها ليست من الفاتحة ولا من غيرها من السور فقال: الافتتاح بها للتيم والتبرك ومن قال بأنها من الفاتحة ولست من سائر السور قال إنما كتب بين السور لفصل بينها.

وَقَالَ الشَّورِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ: الْبَسْمَلَةُ آيَةٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَمِنْ كُلِّ سُورَةٍ إِلَّا سُورَةَ التَّوْبَةِ.

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْفَاتِحَةَ سَبْعُ آيَاتٍ فَالْآيَةُ عِنْدَ مَنْ يَعْدُهَا - أَيْ يُعْدُ الْبَسْمَلَةَ - مِنْهَا - أَيْ مِنَ الْفَاتِحَةِ - الْآيَةُ الْأُولَى: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَابْتِداَءُ الْآيَةِ الْأَخِيرَةِ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم﴾ [الفاتحة: ٧] إِلَى آخرِها.

وَمَنْ لَمْ يَعُدْ الْبَسْمَلَةَ مِنَ الْفَاتِحَةِ قَالَ: ابْتِداُوهَا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، وَابْتِداُءُ الْآيَةِ الْأَخِيرَةِ: ﴿غَيْرَ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِم﴾ [الفاتحة: ٧].

وَاحْتَاجَ مَنْ جَعَلَهَا مِنَ الْفَاتِحَةِ وَمِنَ السُّورِ بِأَنَّهَا كُتِبَتْ فِي الْمُصْحَفِ بِخَطِّ الْقُرْآنِ وَفِي «تَأْسِيسِ الْأَحْكَامِ»: اعْلَمُ أَنَّ بَحْثَ الْإِسْرَارِ بِالْبَسْمَلَةِ بَحْثٌ كَيْرُ هَامٌ وَلِذَلِكَ فَقَدْ أَفْرَدَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالتَّالِيفِ كَابِنٌ عَبْدُ الْبَرِّ وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَالْمَقْدِسِيُّ وَغَيْرِهِمْ.

وَمَدَارُ الْبَحْثِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ يَرْتَكِزُ عَلَى أَمْرَيْنِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: قُرْآنِيَّةُ الْبَسْمَلَةِ.

الْأَمْرُ الثَّانِي: قِرَاءَتُهَا فِي الصَّلَاةِ وَهَلْ تُسْرُّ أَوْ تُجَهَّرُ.

فَهَذَا نَوْعٌ أَمْرَانِ كَيْرَانِ.

فَأَمَّا الْأَمْرُ الْأَوَّلُ وَهُوَ قُرْآنِيَّةُ الْبَسْمَلَةِ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ فَذَهَبَ مَالِكُ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ أَنَّ الْبَسْمَلَةَ لَيْسَتْ قُرْآنًا إِلَّا مِنْ سُورَةِ النَّمْلِ.

وَنُقلَ هَذَا الْقَوْلُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ وَابْنِ جَرِيرِ الطَّبَرِيِّ وَدَاؤَدَ الظَّاهِرِيِّ وَحَكَاهُ الطَّحاوِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ وَهِيَ رِوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ وَقَوْلُ لِبَعْضِ أَصْحَابِ أَحْمَدَ وَاخْتَارَهُ ابْنُ قَدَامَةَ فِي «الْمُغْنِي».

وَذَهَبَ أَحْمَدُ إِلَى أَنَّهَا آيَةٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَلَيْسَتْ قُرآنًا مِنْ بَاقِي السُّورَ؛ وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ وَأَبِي عِبْدِ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَأَهْلِ مَكَّةَ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ، قَالَ: وَهُوَ أَيْضًا رِوَايَةُ عَنِ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْبِسْمَلَةُ آيَةٌ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ سِوَى بَرَاءَةَ قَالَ: وَحَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ الزُّبَيرِ وَعَطَاءً وَطَاوُسُ وَمَكْحُولُ.

قَالَ: وَحَكَاهُ ابْنُ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَلَيِّ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيرٍ وَالزُّهْرِيِّ وَهُوَ رِوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ، وَهَذَا كُلُّهُ مِنْ تَعْلِيقَاتِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ مُحَمَّدَ شَاكِرِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى التَّرْمِذِيِّ.

وَهَذِهِ هِيَ مَذَاهِبُ الْعُلَمَاءِ سَرِّدًا، فَمَا هِيَ الْأَدَلَّةُ؟

رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: يَبْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بَيْنَ أَظْهَرِنَا إِذْ أَغْفَى إِغْفَاءً ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَضَحِكَ، فَقُلْنَا: مَا أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ اللهِ.

قَالَ: «أَنْزَلْتُ عَلَيَّ آنِفًا سُورَةً» فَقَرَأَ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ...﴾ الْحَدِيثُ وَعَزَّاهُ فِي «الْمُمْتَقَنِ» لِلنَّسَائِيِّ وَأَحْمَدَ.

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبِسْمَلَةَ مِنَ السُّورَةِ حَيْثُ قَالَ: «أَنْزَلْتُ عَلَيَّ سُورَةً» ثُمَّ قَرَأَ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْهَا فَهَذَا دَلِيلٌ وَاضْعُفْ عَلَى قُرْآنِيَّتِهَا.

يُضافُ إِلَى ذَلِكَ إِجْمَاعُ الصَّحَّابَةِ عَلَى كِتَابَتِهَا فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ مَا عَدَ ابْرَاءَةً.

وَزَعَمَ الْقُرْطُبِيُّ الْمُفْسِرُ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَدْلُلُ عَلَى قُرْآنِيهَا فَقَالَ: فَإِنْ قِيلَ:
إِنَّهَا ثَبَّتَتْ فِي الْمُصْحَفِ وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ بِخَطِّهِ، وَنُقلَتْ تَقْلِهُ كَمَا نُقْلَتْ فِي النَّمْلِ
وَذَلِكَ مُتَوَاتِرٌ عَنْهُمْ.

قَالَ: إِنْ قِيلَ هَذَا قُلْنَا مَا ذَكَرْتُمُوهُ صَحِيحٌ، وَلَكِنَّ كَوْنَهَا قُرْآنًا أَوْ كَوْنَهَا فَاصِلَةً
بَيْنَ السُّورِ أَوْ لِلتَّبَرِّكِ. وَمَا قَرَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَتْ عَلَى أَنَّهُ لَمْ
يَدْخُلُ الْمُصْحَفَ شَيْءٌ سِوَى الْقُرْآنِ حَتَّى لَقِدْ اسْتَبَعَدُوا حِينَ كَتَبُوا الْمَصَاحِفَ
فِي عَهْدِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا كُتِبَ عَلَى الْمَصَاحِفِ مِنْ تَفْسِيرٍ وَإِيْضَاحٍ فَلَوْ كَانَتِ
الْبَسْمَلَةُ مِنْ غَيْرِ الْقُرْآنِ لَا سْتَبَعَدُوهَا.

وَمِنْ هُنَا تَبَيَّنَ ضَعْفُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكُ وَمَنْ نَحَا مَنْحَاهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ
الْبَسْمَلَةَ غَيْرُ قُرْآنٍ إِلَّا فِي سُورَةِ النَّمْلِ فَقَطْ.

أَمَّا كَوْنُهَا مِنَ الْفَاتِحةِ فَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ الدَّارُقْطَنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا قَرَأْتُمُ الْحَمْدَ لِلَّهِ فَاقْرُؤُوا بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَإِنَّهَا أُمُّ الْقُرْآنِ وَأُمُّ الْكِتَابِ وَالسَّبْعُ الْمَثَانِي وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ إِحْدَى آيَاتِهَا».

ذَكَرَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» وَقَالَ: صَحِيحٌ، وَأَوْمَأَ أَنَّهُ فِي
«سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيقَةِ».

قال الحافظ في «التلخيص»: وهذا الإسناد رجاله كُلُّهم ثقَاتٌ وصَحَّةُ غيرٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئمَّةِ وَرَاجِحٌ وَقَفْهُ عَلَى رَفْعِهِ، وَأَعْلَمُهُ ابْنُ الْقَطَّانِ بِتَرْدِدِ نُوحٍ فِيهِ فَإِنَّهُ رَفَعَهُ تَارَةً وَوَقَفَهُ أُخْرَى.

قال: وأَعْلَمُهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ مِنْ أَجْلِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ فَإِنَّ فِيهِ مَقَالًا، وَمُتَابَعَةُ نُوحٍ لَهُ مِمَّا يَقُولُ.

ويَظُهُرُ مِنْ إِسْنَادِ الْحَدِيثِ أَنَّ نُوحَ بْنَ أَبِي بَلَالٍ، أَنَّ نُوحًا هَذَا هُوَ شَيْخُهُ فِيهِ وَلَيْسَ بِمُتَابَعٍ.

والْحَدِيثُ فِي «سُنَّةِ الدَّارِ قُطْنَيِّ» وَنُوحُ بْنُ أَبِي بَلَالٍ شَيْخُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ فِيهِ، وَفِي آخِرِهِ قَالَ أَبُو بَكْرُ الْحَنَفِيُّ: ثُمَّ لَقِيتُ نُوحًا فَحَدَّثَنِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمِثْلِهِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

قال الحافظ: ويؤيدُهُ روایة الدارقطني من طریق أبي اویس عن العلائی عن أبيه عن أبي هریرة رضي الله عنه عن النبي صلی الله علیه و آله و سلم أنه كان إذا قرأ وهو يوم الناس افتح بـ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

قال أبو هریرة: هي الآية السابعة - يعني في سورة الفاتحة - روایة الدارقطني عن منصور بن أبي مزاحم عن أبي اویس من طریقین:

الطریق الأولی: من طریق أبي طالب أَحْمَدَ بْنَ نَصْرٍ، قال حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ مَنْصُورٍ بْنَ أَبِي مُزَاحِمٍ قال حَدَّثَنَا جَدِّي قال حَدَّثَنَا أَبُو أَوْيِسٍ.

وَالطَّرِيقُ الثَّانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ خُرَّازَادَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ مَزَاجِمٍ.

قَالَ أَبُو الطَّيْبِ مُحَمَّدُ شَمْسُ الْحَقِّ الْعَظِيمُ آبَادِيٌّ فِي «التَّعْلِيقِ الْمُغْنِيِّ عَلَى الدَّارِقُطْنِيِّ» قَالَ عَنِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَبُو أُويسٍ وَتَقْهُ جَمَاعَةٌ وَضَعَفَهُ آخْرُونَ وَمِمَّنْ ضَعَفَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ وَابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمِ الرَّازِيِّ، وَمِمَّنْ وَثَقَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَأَبُو زُرْعَةَ وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: يُكَتَّبُ حَدِيثُهُ وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ».

وَمُجَرَّدُ الْكَلَامِ فِي الرَّجُلِ لَا يَسْقُطُ حَدِيثُهُ وَلَوْ اعْتَبَرْنَا ذَلِكَ -أَيْ أَنَّ مُجَرَّدَ الْكَلَامِ فِي الرَّجُلِ يَسْقُطُهُ- لَوْ اعْتَبَرْنَا ذَلِكَ لَذَهَبَ مُعْظَمُ السُّنَّةِ، إِذْ لَمْ يَسْلِمْ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ، قَالَهُ الزَّيْلَعِيُّ.

حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ رَوَاهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِلْمُتَكَبِّرِ كَانَ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ بَدَأَ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فَعَدَّهَا آيَةً ثَمَّ قَرَأَ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» فَعَدَّهَا سِتَّ آيَاتٍ.

أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ مِنْ رِوَايَةِ الْبُوَيْطِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، وَالطَّحاوِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ عَنْ أَيِّهِ، أَيْ أَخْرَجُوهُ كُلُّهُمْ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ.

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ مِنَ الْأَمْرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ هُوَ الْكَلَامُ عَنْ قُرْآنِيَّةِ الْبَسْمَلَةِ هَلْ هِيَ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ لَا؟!

لِلشَّيخِ الْعَالَمِ أَحْمَدَ مُحَمَّدَ شَاكِرَ رَحْمَةَ اللَّهِ بَحْثٌ فِي هَذَا الْأَمْرِ وَقَدْ وُفِّقَ فِيهِ تَوْفِيقًا عَظِيمًا رَحْمَةَ اللَّهِ وَبَحْثُهُ سَمَاءُ بِ«الإِنْصَافُ» فِيمَا جَاءَ فِي الْبَسْمَلَةِ مِنِ الْإِخْتِلَافِ».

قَالَ رَحْمَةَ اللَّهِ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ أَهَمِّ مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْقُرَاءِ وَالْمُحْدِثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْأَفْلَفَ فِيهَا الْكَثِيرُونَ كُتُبًا خَاصَّةً فَمِنْ ذَلِكَ كِتَابُ «الإِنْصَافُ» فِيمَا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ مِنِ الْإِخْتِلَافِ» لِإِلَمَامِ الْكَبِيرِ أَبِي عُمَرِ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ الْقُرْطُبِيِّ الْمُتَوَفِّى سَنَةَ ٤٦٣ وَهُوَ جُزُءٌ فِي اثْنَتِينَ وَأَرْبَعِينَ صَفْحَةً وَقَدْ طُبِعَ فِي مِصْرَ.

وَكِتَابُ لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَقْدِسِيِّ ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» وَقَالَ إِنَّهُ مُجَلَّدٌ كَبِيرٌ وَلَخَصَ النَّوَوِيُّ أَهَمَّ مَا فِيهِ.

وَالْأَفْلَفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا ابْنُ حُرَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالدَّارُقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَالْخَطِيبُ وَقَدْ جَمَعَ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ فِي «نَصْبِ الرَّايَةِ» أَكْثَرَ مَا وَرَدَ فِيهَا مِنْ الْأَثَارِ وَالْأَقَاوِيلِ فِي مِقْدَارٍ يَصْلُحُ كِتَابًا مُسْتَقَلًا، وَكَذَلِكَ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» كَتَبَ فِيهَا مِقْدَارًا وَافِيًا، وَاسْتَيْعَابُ مَا قَالُوهُ لَا يَسْعُهُ الْمَقَامُ هُنَا.

قَالَ: وَلَكِنِّي أَقُولُ فِيهَا كَلِمَةً أَرْجُو أَنْ أُوْفَقَ إِلَى أَنْ تَكُونَ الْقُولَ الفَصْلَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا: اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ جَمِيعًا عَلَى أَنَّ الْبَسْمَلَةَ جُزُءٌ مِنْ آيَةٍ مِنْ سُورَةِ النَّمْلِ ثَابِتَهُ ثُبُوتَ التَّوَاتِرِ الْقَطْعِيِّ الْمُوْجِبِ لِلْيَقِينِ، (هَذَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ).

وَانْخَتَلَفَ الْفُقَهَاءُ وَغَيْرُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ: هَلْ هِيَ آيَةٌ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ مِنْ سُورَةِ الْقُرْآنِ سِوَى بَرَاءَةَ أَوْ هِيَ جُزْءٌ مِنْ آيَةٍ أَوْ هِيَ آيَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ نَزَّلَتْ مَعَ كُلِّ سُورَةٍ سِوَى بَرَاءَةَ لِإِفْتَاحِهَا وَلِلْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا؟

أَوْ هِيَ آيَةٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ فَقَطْ؟

أَوْ لَيْسْتُ آيَةً أَصْلًا لَا فِي الْفَاتِحَةِ وَلَا فِي غَيْرِهَا؟

كُلُّ هَذَا وَقَعَ فِيهِ الْخِتَالَفُ!

فَنَقَلَ الْعُلَمَاءُ عَنْ مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَابْنِ جَرِيرِ الطَّبَرِيِّ وَدَاؤِدَ أَنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ فِي أَوَائِلِ السُّورِ كُلُّهَا قُرْآنًا لَا فِي الْفَاتِحَةِ وَلَا فِي غَيْرِهَا، وَحَكَاهُ الطَّحَّاوِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَهُوَ رَوَائِيٌّ عَنْ أَحْمَدَ وَقَوْلُ لِيَعْضُنِ أَصْحَابِهِ وَاخْتَارَهُ ابْنُ قَدَامَةَ فِي «الْمُغْنِي».

وَقَالَ أَحْمَدُ: هِيَ آيَةٌ فِي أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ وَلَيْسْتُ قُرْآنًا فِي أَوَائِلِ باقيِ السُّورِ، وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ وَأَبِي عُبَيْدٍ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَأَهْلِ مَكَّةَ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ فِيمَا نَقَلَهُ الْعُلَمَاءُ وَهُوَ أَيْضًا رَوَائِيٌّ عَنِ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ: هِيَ آيَةٌ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ سِوَى بَرَاءَةَ وَحَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ الزُّبِيرِ وَعَطَاءً وَطَاؤْسَ وَمَكْحُولٍ وَحَكَاهُ ابْنُ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَلِيٍّ وَسَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ وَالزُّهْرِيِّ وَهُوَ رَوَائِيٌّ عَنْ أَحْمَدَ.

وادعى أبو بكر الرazi الجصاص الحنفي في «أحكام القرآن» أن الشافعى لم يسبق أحد إلى هذا القول.

وذهب أبو بكر الرazi الجصاص إلى أنها آية في كل موضع كتبت فيه في المصحف، وليست آية من الفاتحة ولا من غيرها، وإنما أنزلت لافتتاح القراءة بها وللفصل بين كل سورتين سوى ما بين الأنفال وبراءة، وهو المختار عند الحنفية.

قال محمد بن الحسن: ما بين دفتري المصحف قرآن، وهو قول ابن المبارك وروایة عن أحمد وداود وقال الزيلعی في «نصب الرایة»: وهذا قول المحققين من أهل العلم.

ونسبة هذا القول إلى الحنفية استنباط فقط، فقد قال أبو بكر الجصاص في «أحكام القرآن»: ثم اختلف في أنها من فاتحة الكتاب أو لا؟

فعدها قراء الكوفيين آية منها، ولم يعدوها قراء البصريين وليس عن أصحابنا رواية منصوصة في أنها آية منها - يريد بقوله عن أصحابه: الأحناف - وليس عن أصحابنا رواية منصوصة في أنها آية منها.

إلا أن شيخانا أبا الحسن الكرخي حكى مذهبهم في ترك الجهر بها وهذا يدل على أنها ليست منها عندهم، فهذا استنباط وليس بنص منهم؛ لأنها لو كانت آية منها عندهم لجهر بها كما جهر بسائر آيات السور.

وَقَالَ شَمْسُ الْأَئِمَّةِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سَهْلِ السَّرَّاخِسِيِّ فِي «الْمَبْسوطِ» وَهُوَ حَنَفِيٌّ أَيْضًا: (وَعَنْ) مُعَلَّمٍ قَالَ قُلْتُ لِمُحَمَّدٍ -يَعْنِي ابْنَ الْحَسَنِ- الْبِسْمَلَةُ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ أَمْ لَا؟

فَقَالَ: مَا بَيْنَ الدَّسْتَيْنِ كُلُّهُ قُرْآنٌ.

قُلْتُ: فَلِمَ لَمْ تَجْهَرْ؟ فَلَمْ يُجِبْنِي.

فَهَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ يَبَانُ أَنَّهَا آيَةٌ أُنْزِلَتْ لِلْفَصْلِ بَيْنَ السُّورِ لَا مِنْ أَوَائِلِ السُّورِ وَلِهَذَا كُتِبَتْ بِخَطٍّ عَلَى حِدَةٍ.

وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرِ الرَّازِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ حَتَّى قَالَ مُحَمَّدُ رَحْمَةُ اللَّهِ يُكَرِّهُ لِلْحَائِضِ وَالْجُنُبِ قِرَاءَةُ الْبِسْمَلَةِ عَلَى وَجْهِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ مِنْ ضَرُورَةِ كَوْنِهَا قُرْآنًا حُرْمَةً قِرَاءَتِهَا عَلَى الْحَائِضِ وَالْجُنُبِ وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ كَوْنِهَا قُرْآنًا الْجَهْرُ بِهَا كَالْفَاتِحةِ فِي الْآخِرَتَيْنِ.

وَقَدْ اسْتَدَلَ كُلُّ فَرِيقٍ لِقَوْلِهِ بِأَحَادِيثٍ مِنْهَا الصَّحِيحُ الْمَقْبُولُ وَمِنْهَا الضَّعِيفُ الْمَرْدُودُ.

وَأَمَّا أَئِمَّةُ الْقِرَاءَاتِ فَإِنَّهُمْ جَمِيعًا اتَّقَوْا عَلَى قِرَاءَةِ الْبِسْمَلَةِ فِي ابْتِداءِ كُلِّ سُورَةٍ سَوَاءً الْفَاتِحةُ أَوْ غَيْرُهَا مِنَ السُّورِ سِوَى بَرَاءَةَ.

وَلَمْ يُرَوْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَبَدًا إِجَازَةُ ابْتِداءِ الْقِرَاءَةِ بِدُونِ الْبِسْمَلَةِ وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي قِرَاءَتِهَا بَيْنَ السُّورِ أَثْنَاءَ التَّلَاوَةِ أَيْ فِي الْوَصْلِ فَابْنُ كَثِيرٍ وَعَاصِمٌ

والكسائي وأبو جعفر وقالون وأبن محيص والمطوعي وورش من طريق الأصحاباني يفصلون بالبسملة بين كل سورتين إلا بين الأنفال وبراءة.

وحمرة يصل السورة بالسورة من غير بسملة وكذلك خلف، وجاء عنه أيضا السكت قليلا أي بدون نفس من غير بسملة.

وجاء عن كل من أبي عمرو وأبن عامر ويعقوب وورش من طريق الأزرق البسملة والوصل والسكت بين كل سورتين سوى الأنفال وبراءة وكل من روى عنه من القراء العشر حذف البسملة روي عنه أيضا إثباتها ولم يرد عن أحمد منهم حذفها رواية واحدة فقط.

وهؤلاء هم أهل الرواية المنسوبة بالسمع والتلقى شيخا عن شيخ في التلاوة والأداء وقد اتفقوا جميا على قراءة أول الفاتحة وإن وصلت بغيرها.

قال إمام القراء أبو الحسن بن الجزري في كتاب النشر في القراءات العشر: ولذلك لم يكن بينهم خلاف في إثبات البسملة أول الفاتحة سواء وصلت بسورة الناس قبلها أو ابتدأ بها لأنها ولو وصلت لفظا فإنها مبتدا بها حكمها؛ ولذلك كان الوسائل هنا حالا مرتاحا.

ولا خلاف بين أحد من أهل النقل وأهل العلم في أن جميع المصاحف الأربع التي كتبها عثمان بن عفان وأقرها الصحابة جميا دونما عدتها لا خلاف بينهم أنها كتبت فيها أي البسملة في أول كل سورة سوى براءة.

وَأَنَّ الصَّحَابَةَ إِذْ جَمَعُوا الْقُرْآنَ فِي الْمَصَاحِفِ جَرَدُوهُ مِنْ كُلِّ
شَيْءٍ سِوَاهُ فَلَمْ يَأْذُنُوا بِكِتَابَةِ أَسْمَاءِ السُّورِ وَلَا أَعْدَادِ الْآيِّ وَلَا آمِينَ وَمَنَعُوا
أَنْ يَجْرِأَ أَحَدٌ عَلَى كِتَابَةِ مَا لَيْسَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فِي الْمَصَاحِفِ؛ حِرْصًا مِنْهُمْ
عَلَى حِفْظِ كِتَابِ اللَّهِ وَخَشْيَةً أَنْ يُشَبَّهَ عَلَى أَحَدٍ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ فَيَقُولُونَ غَيْرَ
الْقُرْآنَ قُرْآنًا فَهُلْ يُعْقَلُ مَعَ هَذَا كُلِّهِ أَنْ يَكْتُبُوا مِائَةً وَثَلَاثَ عَشْرَةَ بَسْمَلَةً زِيَادَةً
عَلَى مَا أُنزِلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ؟

أَلَا يَدْلِلُ هَذَا دَلَالَةً قَاطِعَةً مَنْقُولَةً بِالْتَّوَاتِرِ الْعَمَلِيِّ الْمُؤَيدِ بِالْكِتَابَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ
عَلَى أَنَّهَا آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ كُتُبَتْ فِيهِ؟
وَالْقَاعِدَةُ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ أَنَّ الْقِرَاءَةَ الصَّحِيحَةَ الْمَقْبُولَةَ هِيَ: مَا
صَحَّ سَنَدُهُ وَوَافَقَ رَسْمَ الْمُصْحَفِ وَلَوْ احْتِمَالًا وَكَانَ لَهُ وَجْهٌ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ.

فَهَذِهِ شُرُوطُهُمْ وَهِيَ ثَلَاثَةُ:

أَنْ يُوَافِقَ رَسْمَ الْمُصْحَفِ.

وَأَنْ يَكُونَ لَهُ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.

وَأَنْ يَكُونَ لَهُ وَجْهٌ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ.

وَأَنَّهُ إِذَا فُقِدَ شَرْطٌ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ فِي رِوَايَةٍ كَانَتْ قِرَاءَةً شَاذَّةً أَوْ ضَعِيفَةً أَوْ
مَرْدُودَةً.

وَقَدْ ذَهَبَ بعْضُ الْقُرَاءِ إِلَى أَنَّ التَّوَاتِرَ شَرْطٌ لصِحَّةِ الْقِرَاءَةِ وَالْحَقُّ أَنَّهُ شَرْطٌ فِي إِثْبَاتِ الْقُرْآنِ، وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ فَيُكَفَّيُ فِيهَا صِحَّةُ السَّنَدِ مَعَ مَا سَبَقَ وَهَذَا الَّذِي اعْتَمَدَهُ إِمَامُ الْقُرَاءِ ابْنُ الْجَزَرِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَلَكِنْ لَمْ يُخَالِفْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فِي اسْتِرَاطِ مُوَافَقَةِ رَسْمِ الْمُصْحَفِ وَفِي أَنَّ الْقِرَاءَةَ الَّتِي تُخَالِفُ رَسْمَ الْمُصْحَفِ قِرَاءَةً غَيْرَ صَحِيحَةٍ وَلَوْ صَحَّ سَنَدُهَا.

فَإِذَا سَلَكْنَا جَادَةَ الْإِنْصَافِ فِي تَطْبِيقِ الْقَوَاعِدِ الصَّحِيحَةِ عَلَى الْأَقْوَالِ وَالْقِرَاءَاتِ السَّابِقَةِ وَتَنَكَّبْنَا طَرِيقَ الْهَوَى وَالْعَصِيَّةِ عَلَمْنَا عِلْمًا يَقِينًا لَيْسَ بِالظَّنِّ أَنَّ الْقَوْلَ الَّذِي زَعَمُوا نِسْبَتَهُ إِلَى مَالِكٍ وَمَنْ مَعَهُ فِي أَنَّ الْبَسْمَةَ لَيْسَتْ آيَةً أَصْلًا أَنَّهُ قَوْلٌ لَا يُوَافِقُ قَاعِدَةً أُصُولِيَّةً ثَابِتَةً وَلَا قِرَاءَةً صَحِيحَةً.

وَأَنَّ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ بِإِسْقَاطِهَا فِي الْوَصْلِ بَيْنَ السُّورَ قِرَاءَةً غَيْرَ صَحِيحَةٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا فَقَدَتْ أَهْمَمَ شُرُوطِ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْقِرَاءَةِ أَوْ هُوَ الشَّرْطُ الرَّئِيسُ فِي صِحَّتِهَا وَهُوَ مُوَافَقُ رَسْمِ الْمُصْحَفِ، وَظَاهِرٌ أَنَّ الْحَقَّ الَّذِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الشَّكُّ وَلَا يَسْتَطِيعُ مُجَادِلُ أَنْ يُنَازِعَ فِيهِ أَنَّهَا آيَةٌ -أَيِّ الْبَسْمَةُ- فِي كُلِّ مَوْضِعٍ كُتِبَتْ فِيهِ فِي الْمُصْحَفِ.

وَأَمَّا أَنَّهَا آيَةٌ مِنَ السُّورِ الْمَكْتُوبَةِ فِي أَوْلِهَا أَوْ آيَةٌ مُسْتَقْلَةٌ فَإِنَّهُ مَحْلٌ نَظَرٌ وَبَحْثٌ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي -الْكَلَامُ لِلْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ مُحَمَّدَ شَاكِرِ رَحْمَةُ اللَّهِ- قَالَ: وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي تَرْجِيحُ أَنَّهَا آيَةٌ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ كُتِبَتْ فِي أَوْلِهَا أَيْ مِنْ جَمِيعِ سُورٍ

الْقُرْآنِ سَوَى بَرَاءَةَ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِقَارِئٍ أَنْ يَقْرَأَ آيَةً سُورَةً مِنَ الْقُرْآنِ سَوَى بَرَاءَةَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَبْدَأَهَا بِالْتَّسْمِيَّةِ الَّتِي هِيَ آيَةٌ مِنْهَا فِي أَوْلَاهَا سَوَاءً أَقْرَأَهَا ابْتِدَاءً أَمْ وَصَلَهَا بِمَا قَبْلَهَا.

وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ الشَّافِعِيُّ رضيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَا نَقَلَهُ عَنِ الْعُلَمَاءِ وَهُوَ الَّذِي يُفَهَّمُ مِنْ كَلَامِهِ الَّذِي نَقَلْنَا آنِفًا مِنْ كِتَابِهِ «الْأُمُّ».

وَبَعْدُ: فَقَدْ يَدُوِّنُ لِلنَّاظِرِ بَادِئَ ذِي بَدْءٍ أَنْ يَتَكَرَّرُهُ هَذَا الْقَوْلُ وَيُنْكِرُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ الْحُكْمِ عَلَى بَعْضِ أَوْجُهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ بِعَدَمِ الصِّحَّةِ لِمَا شَاعَ بَيْنَ الْمُتَّاخِرِينَ وَالْعَامَّةِ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ مُتَوَاتِرَةٌ تَفْصِيلًا بِمَا فِيهَا مِنْ بَعْضِ الْإِخْتِلَافِ فِي الْحُرُوفِ وَبِمَا فِيهِ مِنْ أَوْجُهِ الْأَدَاءِ وَهَذِهِ شَائِعَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ بَدَا الْقَوْلُ بِهَا بَعْضُ مُتَّاخِرِي الْعُلَمَاءِ ثُمَّ تَبَعَهُ غَيْرُهُ ثُمَّ أَذَاعَهَا عَامَّةُ الْقُرَاءِ وَعَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ صَحِيحٍ وَلَا حُجَّةٍ بَيْنَهُ.

وَقَدْ رَدَهَا كَثِيرُونَ مِنْ أَئِمَّةِ الْقُرَاءِ وَالْعُلَمَاءِ قَالَ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ: وَنَحْنُ وَإِنْ قُلْنَا إِنَّ الْقِرَاءَاتِ الصَّحِيحَةَ إِلَيْهِمْ نُسِبَتْ وَعَنْهُمْ نُقِلَتْ فَلَا يَلْزَمُ أَنَّ جَمِيعَ مَا نُقِلَّ عَنْهُمْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، بَلْ فِيهِ الْضَّعِيفُ لِخُرُوجِهِ عَنِ الْأَرْكَانِ الْثَّلَاثَةِ -يَعْنِي الَّتِي مَرَّ ذِكْرُهَا وَهِيَ صِحَّةُ السَّنَدِ وَمُوَافَقَةُ وَجْهٍ مِنْ أَوْجُهِ الْعَرَبِيَّةِ وَالشَّرْطُ الرَّئِيسُ وَهُوَ مُوَافَقَةُ رَسْمِ الْمُضْخَفِ.-

قَالَ إِمامُ الْقُرَاءِ الْحَافِظُ أَبُو الْخَيْرِ بْنُ الْجَزَرِيِّ فِي كِتَابِ «النَّشَرِ»: كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةَ وَلَوْ احْتِمَالًا وَصَحَّ

سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرِفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قُبُولُهَا، سَوَاءً كَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ.

وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ التَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءً كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ.

صَرَّحَ بِذَلِكَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّانِيُّ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكْيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَمَّارِ الْمَهْدَوِيُّ، وَحَقَّقَهُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمَعْرُوفُ بِأَبِي شَامَةَ، وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ الَّذِي لَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ خِلَافُهُ.

قَالَ أَبُو شَامَةَ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ «الْمُرْشِدُ الْوَجِيزُ»: فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَرَ بِكُلِّ قِرَاءَةٍ تُعْزَى إِلَيْيَ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ وَيُطْلَقُ عَلَيْهَا لَفْظُ الصَّحَّةِ وَإِنْ هَكَذَا أُنْزَلَتْ، إِلَّا إِذَا دَخَلَتْ فِي ذَلِكَ الضَّابِطِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَنْفَرِدُ بِنَقْلِهَا مُصَنْفُ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَا يَخْتَصُ ذَلِكَ بِنَقْلِهَا عَنْهُمْ، بَلْ إِنْ نُقِلَتْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْقِرَاءَةِ فَذَلِكَ لَا يُخْرِجُهَا عَنِ الصَّحَّةِ.

فَإِنَّ الْإِعْتِمَادَ عَلَى اسْتِجْمَاعِ تِلْكَ الْأَوْصَافِ لَا عَمَّنْ تُنْسَبُ إِلَيْهِ، فَإِنَّ الْقِرَاءَاتِ الْمَنْسُوبَةَ إِلَى كُلِّ قَارِئٍ مِنَ السَّبْعَةِ وَغَيْرِهِمْ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ

وَالشَّاذُّ، غَيْرُ أَنَّ هَؤُلَاءِ السَّبَعَةَ لِشَهْرِهِمْ وَكَثْرَةِ الصَّحِيحِ الْمُجَتَمِعِ عَلَيْهِ فِي قِرَاءَتِهِمْ تَرَكُنُ النَّفْسُ إِلَى مَا نُقِلَّ عَنْهُمْ فَوْقَ مَا يُنَقِلُّ عَنْ غَيْرِهِمْ.

وَلَمْ يَكُنِ الْأَئِمَّةُ السَّابِقُونَ مِنَ الْعُلَمَاءِ يُحْجِمُونَ عَنْ نَقْدِ بَعْضِ قِرَاءَاتِ الْقُرْآنِ السَّبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ بَلْ كَثِيرًا مَا حَكَمُوا عَلَى بَعْضِ حُرُوفِهِمْ فِي الْقِرَاءَةِ بِأَنَّهَا خَطَاً.

وَقَدْ يَكُونُ النَّاقِدُ هُوَ الْمُخْطَطُ وَلَكِنَّهُ يَنْقُدُ عَنْ عِلْمٍ وَحُجَّةٍ فَلَا عَلَيْهِ إِنْ أَخْطَا، وَلَوْ كَانَتْ حُرُوفُ الْقِرَاءَةِ كُلُّهَا مُتَوَاتِرَةٌ تَفْصِيلًا كَمَا يَظُنُّ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَغَيْرِهِمْ لَكَانَ النَّاقِدُ بِحَرْفٍ مِنْهَا خَارِجًا عَنْ حَدِّ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَقُلْ بِهَذَا أَحَدٌ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ مِنْ أَنْ نَرْمِي أَمْثَالَهُمْ بِهَذَا!

فَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ أَنَّ إِمَامَ الْمُفَسِّرِينَ وَحُجَّةَ الْقِرَاءَةِ أَبَا جَعْفَرِ مُحَمَّدَ بْنَ جَرِيرِ الطَّبَرِيِّ رَدَّ قِرَاءَةَ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ مِنَ السَّبَعَةِ وَيَعْقُوبَ مِنَ الْعَشَرَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْحَجَّ: ﴿سَوَاءَ الْعَنكَفُ فِيهِ وَالْبَاد﴾ [الحج: ٢٥] بِنَصْبِ سَوَاءٍ ﴿سَوَاءَ الْعَنكَفُ فِيهِ وَالْبَاد﴾ [الحج: ٢٥].

فَقَالَ فِي تَفْسِيرِهِ: وَقَدْ ذُكِرَ عَنْ بَعْضِ الْقِرَاءَةِ أَنَّهُ قَرَأَ «سَوَاء» نَصِبًا عَلَى إِعْمَالٍ اجْعَلْنَا فِيهِ وَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ فَقِرَاءَةٌ لَا أَسْتَجِيزُ الْقِرَاءَةَ بِهَا؛ لِإِجْمَاعِ الْحُجَّةِ مِنَ الْقِرَاءَةِ عَلَى خِلَافِهِ.

وَقَدْ رَدَّ الطَّبَرِيُّ وَالزَّمَخْشَرِيُّ قِرَاءَةَ أَبْنِ عَامِرٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَعْنَامِ: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قُتْلَ أَوْ لَادُهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ هَذِهِ قِرَاءَةُ أَبْنِ عَامِرٍ.

فَقَالَ الطَّبَرِيُّ: وَقَرَأَ ذَلِكَ بَعْضُ قُرَاءِ أَهْلِ الشَّامِ «وَكَذَلِكَ زُيْنَ» بِضمِّ الرَّايِ «لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قُتْلُ» بِالرَّفعِ «أَوْلَادُهُمْ» بِالنَّصْبِ «شُرَكَائِهِمْ» بِالْخَفْضِ بِمعْنَى: «وَكَذَلِكَ زُيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قُتْلُ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادُهُمْ» فَفَرَقُوا بَيْنَ الْخَافِضِ وَالْمَخْفُوضِ بِمَا عَمِلَ فِيهِ مِنَ الْإِسْمِ وَذَلِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ قَبِيحٌ غَيْرُ فَصِيحٍ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْحِجَازِ بَيْتٌ مِنَ الشَّعْرِ يُؤَيِّدُ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ بِمَا ذَكَرْتُ مِنْ قِرَاءَةِ أَهْلِ الشَّامِ، رَأَيْتُ رُوَاةَ الشَّعْرِ وَأَهْلَ الْعِلْمِ بِالْعَرَبِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ يُنْكِرُونَهُ.

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَأَمَّا قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ «قُتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ» بِرَفْعِ الْقُتْلِ «قُتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ» بِرَفْعِ الْقُتْلِ وَنَصْبِ الْأَوْلَادِ وَجَرِ الشُّرَكَاءِ عَلَى إِضافةِ الْقُتْلِ إِلَى الشُّرَكَاءِ وَالْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ الظَّرْفِ فَشَيْءٌ لَوْ كَانَ فِي مَكَانِ الضُّرُورَاتِ وَهُوَ الشَّعْرُ لِكَانَ سَمِّجاً مَرْدُودًا كَمَا سَمِّجَ وَرَدَ «زُجُّ الْقَلْوَصَ أَبِي مَرَادَة» فَكَيْفَ بِهِ فِي الْكَلَامِ الْمَتَّشِّرِ؟ فَكَيْفَ بِهِ فِي الْقُرْآنِ الْمُعْجِزِ بِحُسْنِ نَظِيمِهِ وَجَزَّ الْتِهِ؟

وَقَدْ أَطَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي كِتَابِ «النَّسْرِ» القَوْلُ فِي الرَّدِّ عَلَى الطَّبَرِيِّ وَالْزَّمَخْشَرِيِّ فِي نَقْدِهِمَا هَذَا الْحَرْفَ عَلَى ابْنِ عَامِرٍ وَعَقَدَ لِذَلِكَ فَصْلًا نَفِيسًا وَلَسْنًا بِصَدِّ تَحْقِيقِ الصَّوَابِ فِي هَذَا الْخَلَافِ هُنَا وَلَا تَبْغِي أَنْ تَحْكُمَ بِالْخَطَا على ابْنِ عَامِرٍ إِنَّمَا نُرِيدُ أَنْ نَدْلُلَ عَلَى أَنَّ الْمُمَقْدِمِينَ لَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَ أَنَّ وُجُوهَ الْقُرَاءِ فِي حُرُوفِهِمْ مُتَوَاتِرَةُ كُلُّهَا، وَإِلَّا كَانَ فِي الْإِقْدَامِ عَلَى إِنْكَارِ بَعْضِهَا جُرْأَةً غَيْرُ مَحْمُودَةٍ.

وَكَذَلِكَ أَنْكَرَ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَاجَ حَرْفًا مِنْ قِرَاءَةِ حَمْزَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْكَهْفِ: «فَمَا اسْطَاعُوا» إِذْ قَرَأَهَا بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ كَمَا فِي «النَّشْرِ» وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الْقِرَاءَاتِ.

قَالَ فِي «اللِّسَانِ الْعَرَبِ»: وَكَانَ حَمْزَةُ الْزَّيَاتُ يَقْرَأُ «فَمَا اسْطَاعُوا» بِإِدْغَامِ الطَّاءِ وَالْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَاجُ: مَنْ قَرَأَ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ فَهُوَ لَا هِنْ مُخْطَطٌ، زَعَمَ ذَلِكَ الْخَلِيلُ وَيُونُسُ وَسَيِّدُهُ وَجَمِيعُ مَنْ يَقُولُ بِقَوْلِهِمْ.

وَلِذَلِكَ كُلُّهُ يَقُولُ الْعَالَمُ الشَّيْخُ شَاكِرُ رَحْمَةُ اللَّهِ: لَا تَرَى عَلَيْنَا بَأْسًا أَنْ نَقُولَ إِنَّ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ بِحَذْفِ الْبِسْمَلَةِ بَيْنَ السُّورِ فِي الْوَصْلِ قِرَاءَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٌ إِذْ هِيَ تُخَالِفُ رَسْمَ الْمُصَحَّفِ فَنَفِقَدُ أَهَمَّ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْقِرَاءَةِ وَأَنَّ الْبِسْمَلَةَ آيَةٌ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ فِي أَوْلِهَا سَوَى بَرَاءَةَ عَلَى مَا ثَبَّتَ لَنَا تَوَاتِرًا صَحِيحًا قَطْعِيًّا مِنْ رَسْمِ الْمُصَحَّفِ.

انتَهَى كَلَامُ الْعَالَمِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ مُحَمَّدَ شَاكِرَ وَهُوَ فِي الْأَمْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَمْرِيْنِ السَّالِقَيْنِ وَهُوَ قُرآنِيَّةُ الْبِسْمَلَةِ وَالَّذِي انتَهَى إِلَيْهِ مَتِينٌ جِدًا كَمَا أَقَامَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ فِيمَا مَرَّ.

الْأَمْرُ الثَّانِي وَهُوَ قِرَاءَةُ الْبِسْمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ، فَقَدِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ مَالِكٌ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ إِلَى عَدَمِ قِرَاءَتِهَا فِي الصَّلَاةِ أَصْلًا لَا سِرَّاً وَلَا جَهْرًا.

وَذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى قِرَاءَتِهَا سِرًّا فِي الْجَهْرِيَّةِ وَالسُّرِّيَّةِ
وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ مَعَ اخْتِلَافٍ عَنْ بَعْضِهِمْ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهَا تَبَعُ لِلسُّورَةِ فَيُسْرِرُ بِهَا فِي السُّرِّيَّةِ وَيَجْهَرُ بِهَا فِي
الْجَهْرِيَّةِ، وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الرُّبَيْرِ وَأَبِي بْنِ
كَعْبٍ بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ وَقَالَ بِهِ مِنَ التَّابِعِينَ مُجَاهِدٌ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيرٍ وَمَعْمَرُ
وَالزُّهْرِيُّ وَسُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ حَكَى ذَلِكَ عَنْهُمْ عَبْدُ الرَّزَاقِ وَالشَّافِعِيُّ.

اسْتَدَلَّ الْفَقَائِلُونَ بِالإِسْرَارِ بِالبِسْمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ بِحَدِيثِ أَنَّهَا وَهُوَ
مَرْوِيٌّ فِي الصَّحَاحِ وَالسُّنْنَ وَالْمَسَانِيدِ بِالْأَلفاظِ مُخْتَلِفَةٍ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أُصُولَهَا
غَيْرَ أَنَّ الْلَّفْظَ الْمُتَفَقَّ عَلَيْهِ مِنْهَا «كَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ» أَوْ «يَغْتَثِحُونَ الْقِرَاءَةَ
بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

لِهَذَا ادَّعَى جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَالْخَطِيبُ أَنَّ مَا عَدَاهُ مِنَ
الْأَلْفاظِ مُضْطَرِبٌ وَأَنَّهَا رُوِيَتْ بِالْمَعْنَى وَاسْتَدَلُوا عَلَى ذَلِكَ بِإِعْرَاضِ الْبُخارِيِّ
عَنْهَا وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ الْحَازِمِيُّ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ».

وَقَدْ تَصَدَّى الْحَافِظُ أَبْنُ حَجَرٍ لِهَذِهِ الدَّعْوَى فَرَدَهَا وَأَثْبَتَ صِحَّةَ جَمِيعِ
الْأَلْفاظِ حَدِيثِ أَنَّهُ بِمَا ثَبَتَ لَهُ مِنَ الطُّرُقِ وَالْمُتَابَعَاتِ فِي جَمِيعِ أَدْوَارِ السَّنَدِ مِنْ
بِدَائِتِهِ إِلَى نِهَايَتِهِ، وَمَنْ أَرَادَ الْوُقُوفَ عَلَى ذَلِكَ فَلْيَرْجِعْ إِلَى «فَتْحِ الْبَارِيِّ» فِي
أَبْوَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ فِي بَابِ مَا يُقَالُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ.

فَاسْتَدَلَ الْقَائِلُونَ بِالإِسْرَارِ بِحَدِيثِ أَنَّسٍ هَذَا. وَاسْتَدَلُوا أَيْضًا بِحَدِيثِ عَائِشَةَ الَّذِي سَبَقَ مَعَنَّا: «كَانَ يَسْتَفْتَحُ الصَّلَاةَ بِالْتَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

تَأَوَّلَ الشَّافِعِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ هَذِينَ الْحَدِيثَيْنِ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَبْدَأُ بِالْفَاتِحةِ قَبْلَ السُّورَةِ وَذَلِكَ لَا يَنْفِي قِرَاءَةَ الْبِسْمَلَةِ وَهَذَا التَّأْوِيلُ يَتَمَشَّى فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ وَفِي الْلَّفْظِ الْمُتَقَوِّلِ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَنَّسٍ أَمَّا سَائِرُ الْأَلْفَاظِ فَلَا يَتَمَشَّى فِيهَا.

اسْتَدَلُوا أَيْضًا بِمَا رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا أَبَا دَاؤِدَ عَنِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعَنِي أَبِي وَأَنَا أَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَقَالَ: أَيْ بُنْيَيْ مُحَدَّثٌ!

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ التَّرمِذِيُّ وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، وَقَدْ ضُعِفَ سَعِيدُ الْجَرِيرِيُّ فَإِنَّهُ قَدْ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ وَضُعِفَ أَيْضًا الْحَدِيثُ بِجَهَالَةِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ.

أَمَّا الإِسْرَارُ بِالبِسْمَلَةِ فَهُوَ ثَابُتٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَّسٍ بِالْفَاتِحةِ لَا تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَتَسْخِلَ التَّأْوِيلَاتِ الْمُتَعَسِّفَةَ وَلَا أَنْ نَتَمَسَّكَ بِأَوْهَى الْأَسْبَابِ لِتَضْعِيفِ مَا صَحَّ لَا لِشَيْءٍ سَوَى أَنَّهُ لَمْ يُوَافِقْ مَذَهَبَ إِمامٍ مُعَيَّنٍ؛ فَاللَّهُ لَمْ يُكَلِّفْنَا بِاتِّبَاعِ فُلَانٍ وَلَا عَلَانٍ وَإِنَّمَا كَلَّفَنَا بِاتِّبَاعِ عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بِيَدِهِمْ لَا يَحِدُّونَ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

ولسنا بمتابة سرد الأدلة على وجوب التسليم بأمره فذلك شيء لا يحتمل الشك ولكن العجيب أن ترى باحثا يتحامل على بعض النصوص ليردها لا ليشيء سوى أنها لم توافق مذهب إمامه!

والذى ينبغي أن يعلم أن الجهر بالبسملة ثابت كما أن الإسرار بالبسملة ثابت وأنه لا ينبغي الإنكار على من فعل واحدا منهم، فمن قرأ في الصلاة فجهر بالبسملة فهذا ثابت أعني الجهر بها، ومن أسر بها فإسراره ثابت أيضا، ولا ينبغي الإنكار على من فعل واحدا منهم.

قال الشوكاني في «الليل»: وأكثر ما في المقام الاختلاف في مستحب أو مسنون فليس شيء من الجهر وتركه يقدح في الصلاة بطلان بالإجماع فلا يهولنك تعظيم جماعة من العلماء لشأن هذه المسألة والخلاف فيها!

ولعلك تلاحظ أن أحاديث الجهر قد مر إثباتها من غير سبب ولكن وردت في الجهر بالبسملة في الصلاة أحاديث كثيرة غير أن الكثير منها لم يسلم من الطعن.

أولها: ما رواه النسائي من حديث أبي هريرة بلفظ: «قال نعيم المجمِّر: صَلَّيْتُ ورَاءَ أَبِي هَرِيرَةَ فَقَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ثُمَّ قَرَأَ بِأَمْ القُرْآنِ، وَفِيهِ: وَيَقُولُ إِذَا سَلَّمَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَا شَبَهُكُمْ صَلَاةً بِرَسُولِ اللَّهِ وَالْمُلَائِكَةِ» ورواه ابن خزيمة في باب ذكر الدليل على أن الجهر بسم الله الرحمن الرحيم والمختلفة جميعا مباح.

وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهَا مَحْظُورًا وَهَذَا مِنَ اخْتِلَافِ الْمُبَاحِ، فَقَدْ ادَعَى بَعْضُهُمْ عَدَمَ صَرَاحَتِهِ -يَعْنِي الْحَدِيثَ- وَيَبْعُدُ جِدًّا أَنْ يُقْسِمَ صَحَابِيًّا أَنَّهُ أَشَبَّهُمْ صَلَاتَةً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي صَلَاتِهِ شَيْءٌ يُخَالِفُ صَلَاتَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا ضُمَّ إِلَيْهِ ذَلِكَ أَنَّ صُحبَتَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ مُتَأَخَّرَةً يَعْنِي أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه وَأَنَّهُ كَانَ أَحْفَظَ الْقَوْمِ لِلِّسْنَينَ كَانَ هَذَا أَبْيَنَ فِي الدَّلَالَةِ.

ضَعَفَ الْعَالَمَةُ الْآلَبَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ بِسَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ؛ لِأَنَّهُ اخْتَلَطَ وَتَبَعَ فِي ذَلِكَ أَبْنَ حَزْمٍ.

قَالَ الْحَافِظُ: لَمْ أَرَ لِابْنِ حَزْمٍ سَلَفًا فِي تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ، وَلَا فِي تَضْعِيفِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، إِلَّا أَنَّ السَّاجِيَ حَكَى أَنَّهُ اخْتَلَطَ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ «كَانَتْ مَدًّا ثُمَّ قَرَأَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ يَمْدُدُ بِسِمِ اللَّهِ وَيَمْدُدُ بِالرَّحْمَنِ وَيَمْدُدُ بِالرَّحِيمِ».

وَهُوَ أَعْمَ مِنْ كُونِهِ خَارِجَ الصَّلَاةِ، فَهَذَا مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَكَذَا مَا رَوَاهُ أَبْنُ خُزَيْمَةَ وَمَا دَارَ مِنَ الْكَلَامِ حَوْلَ الْحَدِيثِ تَصْحِيحًا وَتَضْعِيفًا.

ثَانِيًا: مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» فَقَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ مُعاوِيَةَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَصَلَّى بِهِمْ فَلَمْ يَقْرَأْ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» وَلَمْ يُكَبِّرْ

إذا خفَضَ وَإِذَا رَفَعَ فَنَادَاهُ الْمُهَاجِرُونَ حِينَ سَلَّمَ وَالْأَنْصَارُ أَنْ يَا مُعاوِيَةَ سَرَقْتَ صَلَاتَكَ أَيْنَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَأَيْنَ التَّكْبِيرُ؟ وَرِجَالٌ إِسْنَادِهِ كُلُّهُمْ ثَقَاتُ.

وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمَانَ وَقَالَ: أَحْسَبْهُ أَحْفَظُ، وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَادٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثْيَمٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَفْصٍ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ شَاهِدٌ لِحَدِيثِ عَبْيِدِ اللَّهِ بْنِ رِفَاعَةَ.

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْأَصَمِّ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنِ الشَّافِعِيِّ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، فَقَدْ احْتَاجَ بِعَبْدِ الْمَجِيدِ وَسَائِرِ رُوَايَتِهِ مُتَفَقٌ عَلَى عَدَالِهِمْ وَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ الذَّهَبِيِّ.

رَابِعًا: مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ قَالَ: وَمِنْهَا -أَيْ مِنَ الْأَحَادِيثِ- مَا حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمْدَانَ الْجَلَابِ، بِهَمْدَانَ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ خَرَزَادَ الْأَنْطاكيِّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي السَّرِيِّ الْعَسْقَلَانِيِّ، قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ مَا لَا أُحْصِي صَلَاةَ الصُّبْحِ، وَالْمَغْرِبِ فَكَانَ «يَجْهَرُ بِسِمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَبْلَ فَاتِحةِ الْكِتَابِ وَبَعْدَهَا»، -يَعْنِي بَعْدَهَا يُرِيدُ بِذَلِكَ قَبْلَ السُّورَةِ الَّتِي بَعْدَ الْفَاتِحةِ-.

وَسَمِعْتُ الْمُعْتَمِرَ يَقُولُ: مَا أَلُو أَنْ أَقْتَدِي بِصَلَاةِ أَبِي، وَقَالَ أَبِي: مَا أَلُو أَنْ أَقْتَدِي بِصَلَاةِ أَنَسٍ، وَقَالَ أَنَسٌ: مَا أَلُو -أَيْ مَا أَقْصَرُ- أَنْ أَقْتَدِي بِصَلَاةِ الرَّسُولِ

وَقَالَ الْحَاكِمُ: «رُوَاهُ هَذَا الْحَدِيثُ، عَنْ آخِرِهِمْ ثِقَاتُ، وَمِنْهَا» وَوَاقَفَهُ
الْذَّهَبِيُّ، وَأَشَارَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ إِلَى تَصْحِيحِهِ وَهُوَ كَمَا قَالُوا.

خَامِسًا: مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ أَيْضًا قَالَ: وَمِنْهَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو عَلَيٰ الْحُسَيْنِ بْنِ
عَلَيٰ الْحَافِظُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلَيٰ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاؤِدَ الْمَهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا
سُلَيْمَانُ بْنُ دَاؤِدَ قَالَ حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرْجِ قَالَ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ
شُرَيْكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِيرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْهَرُ بِهِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

قَالَ الْحَاكِمُ: رُوَاهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ آخِرِهِمْ ثِقَاتُ وَوَاقَفَهُ الْذَّهَبِيُّ.

سَادِسًا: مَا رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ «كَانَ إِذَا قَرَأَ وَهُوَ يَؤْمُنُ النَّاسَ افْتَسَحَ بِسِمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ». رُوَاهُ
الْدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي أُوْيِسٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«أَبُو أُوْيِسٍ» قَالَ عَنْهُ فِي «التَّقْرِيبِ»: قَرِيبُ مَالِكٍ وَصَهْرُهُ، صَدُوقٌ يَهُمُ.

وَقَالَ فِي «الْتَّعْلِيقِ الْمُغْنِيِّ عَلَى الدَّارَقُطْنِيِّ» عَلَى الْحَدِيثِ: أَبُو أُوْيِسٍ وَثَقَهُ
جَمَاعَةٌ وَضَعَفَهُ آخَرُونَ، وَمِنْ ضَعَفَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ،
وَمِنْ وَثَقَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَأَبُو زُرْعَةَ وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ
فِي «صَحِيحِهِ».

وَمُجَرَّدُ الْكَلَامِ فِي الرَّجُلِ لَا يُسْقِطُ حَدِيثَهُ وَلَوْ اعْتَبَرْنَا ذَلِكَ لَذَهَبَ مُعْظَمُ
السُّنْنَةِ إِذْ لَمْ يَسْلَمْ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ، قَالَهُ الزَّيْلَعِيُّ.

تَرْجَمَ لَهُ الْحَافِظُ فِي «الْتَّهْذِيبِ» تَرْجِمَةً مُطَوَّلَةً، وَكَلَامُ الْأَئمَّةِ حَوْلَهُ يَدُورُ
حَوْلَ عِبَارَاتٍ: صَالِحٌ، مُقَارِبٌ، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، يُحْتَمِلُ حَدِيثُهُ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ،
وَقَلِيلٌ مِنْ صَرَّاحٍ بِتَضْعِيفِهِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ضَعْفَهُ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ فَقَطْ، وَمِثْلُ
هَذَا يَرْتَفِعُ بِالشَّوَاهِدِ إِلَى رُتبَةِ الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ.

سَابِعًا: مَا رَوَاهُ الدَّارِقطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا قَرَأْتُمُ الْحَمْدَ فَاقْرُءُوا: بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنَّهَا أُمُّ الْقُرْآنِ وَأُمُّ الْكِتَابِ وَالسَّبْعُ الْمَثَانِي وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ إِحْدَى آيَهَا».

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَأَنَّ الْعَلَامَةَ الْأَلْبَانِيَّ رَحْمَةُ اللَّهِ صَحَّحَهُ كَمَا فِي
«صَحِيحِ الْجَامِعِ» وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ فِي «السِّلْسِلَةِ الصَّحِيحَةِ».

وَحَكَى الْحَافِظُ تَصْحِيحَهُ مَوْقُوفًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ
وَأَئِمَّةٍ هَذَا الشَّأنِ.

ثَامِنًا: حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ الْحَاكِمِ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يُقْطِعُهَا حَرْفًا حَرْفًا.

قال الحاكم: هذا صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وافقه الذهبي
وقد تقدم هذا.

تاسعاً: حديث ابن عباسٍ عن الترمذى قال: كان النبي ﷺ يفتح صلاتة بـ:
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

قال الترمذى: هذا حديث ليس إسناده بذلك، وأبو خالد هو الوالبي، قال
الحافظ: اسمه هرمز، ويقال: هرم، مقبول من الثانية وفاته على عمر.

وذكر الزيلعى في «نصب الرأية» أن العقيلي وابن عدي ضعفاً هذا الحديث
لجهالة أبي خالد إذ زعم بعضهم أنه مجھول، وهذا زعم لا يثبت عند البحث
العلمي فها هو الترمذى قد عرفه.

قال الحافظ في التهذيب: وعنه - أي روى عنه - الأعمش ومنصور
وفطر بن خليفة وإسماعيل بن حماد بن أبي سليمان وزائدة بن نسيط. وقال ابن
أبي حاتم: صالح الحديث وذكره ابن حبان في «الثقافت» فتبين بهذا أنه غير
مجھول لأن الجهالة العينية تنتفي عن الشخص إذا روى عنه اثنان فأكثر كما
تقرر في علم المصطلح وهذا قد روى عنه خمسة وزيادة يقال إن قول الترمذى:
هو الوالبي، يغلب علىظن أنّها مصححة.

خلاصة القول: أن هذا الحديث مما يحتاج به في المتابعات وسنده مقارب،
وقد احتاج أهل العلم بمثله في المتابعات.

فَالْأَحَادِيثُ عَشْرَةً، مِنْهَا مَا هُوَ صَحِيحٌ وَمِنْهَا مَا هُوَ حَسَنٌ وَمِنْهَا مَا هُوَ مُقَارِبٌ يَرْتَفَعُ بِالشَّوَاهِدِ إِلَى رُتْبَةِ الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ وَهِيَ بِمَجْمُوعِهَا تَكُونُ حُجَّةً قَوِيَّةً لَا يَجُوزُ اطْرَاخُهَا بَلْ يَحِبُّ الْأَخْذُ بِهَا مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَمَا فِي «تأسيس الأحكام».

الْجَهْرُ ثَابِتٌ بِالْبَسْمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ كَمَا أَنَّ الْإِسْرَارَ ثَابِتٌ وَلَا يُلَامُ مَنْ أَخْذَ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فَمَنْ جَهَرَ فِي سُنْنَةِ أَخْذَ وَمَنْ أَسْرَ فِي سُنْنَةِ أَخْذَ وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ كَابِنِ الْقَيْمِ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبِهِ أَخْذَ الشَّيْخُ الْقُرْعَاعِوِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ وَتَلَمِيمِهِ الشَّيْخُ حَافِظُ الْحَكَمِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ وَعَلَيْهِ مَسْنَى فِي نَظَمِ «السُّبُلُ السَّوِيَّةِ» وَقَدْ شَرَحَهُ الشَّيْخُ زَيْدُ رَحْمَةُ اللَّهِ.

قالَ الشَّيْخُ حَافِظُ فِي «السُّبُلُ السَّوِيَّةِ»:

وَجَاءَ فِي الْبَسْمَلَةِ الْإِسْرَارُ	كَذَاكَ فِي الْجَهْرِ أَتَتْ أَخْبَارُ
وَقَدْ أَسْرَهَا النَّبِيُّ وَقَدْ جَهَرَ	بِهَا وَكُلَّ قَدْرَوْيٍ لِمَا حَضَرَ
وَأَنَّسُ قَدْ شَاهَدَ الْحَالَيْنِ	ثُمَّ رَوَاهُمَا مُفَصَّلَيْنِ

قالَ فِي الشَّرْحِ: وَجَاءَ فِي الْبَسْمَلَةِ الْإِسْرَارُ، أَيْ وَوَرَدَ فِي السُّنْنَةِ الصَّحِيحةِ الصَّرِيقَةِ الْإِسْرَارُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ وَذَلِكَ فِي نُصُوصٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا:

مَا جَاءَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِيهِ بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

وَفِي لَفْظٍ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَخَلْفَ أَبِيهِ بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ فَكَانُوا لَا يَجْهَرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

وَفِي لَفْظٍ «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِيهِ بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا» وَهَذَا قَدْ مَرَ.

وَعَنِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ، قَالَ: سَمِعَنِي أَبِيهِ وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ، أَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَقَالَ لِي: أَيُّ بُنَيَّ مُحْدَثٌ إِيَّاكَ وَالْحَدَثَ، قَالَ: وَلَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَبْغَضَ إِلَيْهِ الْحَدَثُ فِي الإِسْلَامِ، يَعْنِي مِنْهُ.

قَالَ: وَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعَ أَبِيهِ بَكْرٍ، وَمَعَ عُمَرَ، وَمَعَ عُثْمَانَ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقُولُهَا، فَلَا تَقُولُهَا -يَعْنِي الْبِسْمَلَةَ-، إِذَا أَنْتَ صَلَّيْتَ فَقُولُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَقَدْ مَرَ أَنَّهُ ضَعِيفٌ.

فَهَذِهِ النُّصُوصُ وَمَا فِيهَا مَعْنَاهَا تَدْلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْإِسْرَارِ بِالْبِسْمَلَةِ وَعَدَمِ الْجَهْرِ بِهَا فِي الصَّلَاةِ وَقَدْ رُوِيَ الْإِسْرَارُ بِهَا عَنْ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كَعْمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَلَيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِمْ.

وقال بذلك: سفيان الثوري وحماد بن زيد والأوزاعي وأبو حنيفة وأحمد وابراهيم النخعي، وبالغ إبراهيم النخعي فقال: الجهر بها في الصلاة بذلة.

قول الشیخ حافظ: «كذا بالجهر أتت أخبار» أي كما وردت نصوص وأخبار في الإسرار بالبسملة في الصلاة الجهرية فقد أتت نصوص ثابتة وأخبار مروية في الجهر بالبسملة فيما يجهر فيه من الصلاة، منها:

منها ما جاء عن نعيم المجمري قال: صليت وراء أبي هريرة فقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، ثم قرأ أيام القرآن حتى إذا بلغ ﴿عَنِ الْمَعْصُوبِ عَنَّهُمْ وَلَا أَصْنَاعَ﴾ [الفاتحة: ٧] فقال: «آمين». فقال الناس: آمين ويقول: كلما سجد «الله أكبر»، وإذا قام من الجلوس في الإثنين قال: «الله أكبر»، فلما سلم قال: «والذي نفس بيده إني لا أشبهكم صلاة رسول الله ﷺ». صلوة العشاء والبراءة

هذا الحديث - كما مر - آخر جه النساء وغيره وضعفه الألباني في «ضعيف سunan النساء».

من الأحاديث أيضاً: ما جاء عن أنس رضي الله عنه أنه سُئل عن قراءة النبي ﷺ قال: كانت قراءته مداً ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم.

ومنها ما جاء عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: «كان النبي ﷺ يقطع قراءته بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين». الحديث

وَمِنْهَا مَا جَاءَ عَنْ أَنَّسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِلْفَظِهِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَجْهَرُ بِهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

فَهَذِهِ النُّصُوصُ الْأَرْبَعَةُ وَمَا فِي مَعْنَاهَا فِيهَا دَلِيلٌ صَرِيحٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ
الْجَهْرِ بِهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي الْفَاتِحَةِ وَفِي غَيْرِهَا فِي الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ.
وَمِمَّنْ قَالَ بِذَلِكَ مِنَ الصَّحَابَةِ أَبُي بْنُ كَعْبٍ وَأَنَّسُ بْنُ مَالِكٍ وَأَبُو سَعِيدٍ
وَشَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ وَمَعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلَيٍّ وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ.
وَمِنَ التَّابِعِينَ قَالَ بِذَلِكَ عَدْدٌ كَثِيرٌ، مِنْهُمْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَطَاؤُسُ بْنُ
كَيْسَانَ وَعَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ وَمُجَاهِدٌ.

وَمِمَّنْ بَعْدُهُمْ: عُبَيْدُ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ زَيْدٍ وَزَيْدُ بْنُ عَلَيٍّ وَغَيْرُهُمْ
كَثِيرٌ.

وَمِنَ الْأَئِمَّةِ: الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ وَرَحِمَهُمْ بِرَحْمَتِهِ.
قَالَ الْعَالَمَةُ الشَّيْخُ زَيْدُ رَحِمَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: وَبَعْدَ النَّظَرِ فِي أَدِلَّةِ الْفَرِيقَيْنِ يَظْهُرُ وَيَتَبَيَّنُ
لِلقارِئِ الْحَرِيصِ عَلَى مَعْرِفَةِ الْحَقِّ وَالْإِنْقِيَادِ لَهُ وَالْعَمَلِ بِهِ أَنَّ كُلَّا مِنَ الْإِسْرَارِ
بِالْبِسْمِلَةِ وَالْجَهْرِ بِهَا مَشْرُوعٌ.

إِلَّا أَنَّ الْإِسْرَارَ أَكْثَرُ وَلَكِنْ لَا تَنْفِي كَثْرَتُهُ مَشْرُوعِيَّةَ الْجَهْرِ أَوْ تُقْلِلُ مِنْ شَائِنَهُ
وَرَحِمَ اللَّهُ أَبْنَ الْقَيْمِ إِذْ قَالَ فِي «زَادِ الْمَعَادِ» مَا نَصُّهُ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَجْهَرُ بِهِ بِسْمِ
اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ تَارَةً وَيُخْفِيَهَا أَكْثَرَ مِمَّا جَهَرَ بِهَا، وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَجْهَرَ بِهَا

دائماً في كُل يوم وليلة خمس مرات أبداً حضراً وسيراً ويختفي ذلك على خلفائه الراشدين وعلى جمهور أصحابه وأهل بيته في العصور الفاضلة.

قال الشيخ حافظ رحمه الله:

وقد أسرّها النبي وقد جهر بها وكل قد روى لما حضر

أيْ قد ثبتَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ الإِسْرَارُ بِالْبَسْمَلَةِ وَالْجَهْرُ بِهَا رَوَى ذَلِكَ عَنْهُ أَصْحَابُهُ فَمِنْهُمْ حَضَرَ أَحَادِيثَ الْإِسْرَارِ فَرَوَاهَا كَذَلِكَ وَمِنْهُمْ مَنْ حَضَرَ أَحَادِيثَ الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ فَرَوَى الْجَمِيعَ وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ الشَّيْخُ حَافِظُ رَحْمَةَ اللَّهِ بِقُولِهِ:

وأنسٌ قد شاهد الحالين ثم رواهم ما مقصّلٍ

أيْ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ حَضَرَ وَسَمِعَ أَحَادِيثَ الْإِسْرَارِ بِالْبَسْمَلَةِ وَأَحَادِيثَ الْجَهْرِ بِالْبَسْمَلَةِ فَرَوَاهَا كَمَا سَمِعَهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَمِنْهُمْ مَنْ حَضَرَ أَحَادِيثَ الْجَهْرِ فَرَوَاهَا كُلُّهَا كَمَا مَرَ ذَلِكَ قَرِيبًا وَلِذَا فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ يَسْتَدِلُّ بِمَا رَوَاهُ أَنَسٌ فِي الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ.

وَقَدْ مَرَ أَنَّ هُنَاكَ مَنْ دَفَعَ حَدِيثَ أَنَسٍ بِعِلَّةِ الْإِضْطِرَابِ وَبِأَنَّ هَذَا قَدْ اخْتَلَفَ مِنْ حِيثُ الرِّوَايَةِ وَضَعَفُوا الْحَدِيثَ لِذَلِكَ.

قولُ الشَّيْخِ حَافِظِ رَحْمَةَ اللَّهِ:

وجاء في البسملة الإسرار كذاك في الجهر أتت أخبار

وَقَدْ أَسْرَهَا النَّبِيُّ وَقَدْ جَهَرَ
بِهَا وَكُلُّ قَدْرَوْى لِمَا حَضَرَ
وَأَنَّسُ قَدْ شَاهَدَ الْحَالَيْنِ
ثُمَّ رَوَاهُمَا مُفْصَلَيْنِ

إِلَى هَذَا الْقَوْلِ مَا الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى
«الْفَتْحِ» مَعَ تَرْجِيحِ الإِسْرَارِ عَلَى الْجَهْرِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَحَادِيثُ الْإِسْرَارِ رَوَاهَا أَصْحَابُ الصَّحَاحِ، وَالسُّنْنِ وَالْمَسَانِيدِ
وَالْمَعَاجِمِ فَلَذِلِكَ تَكُونُ أَرجَحَ لِشُهُرِهَا وَصِحَّتِهَا.

* فَالْجَوَابُ مِنْ وِجْهِهِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ:

أَنَّ حَدِيثَ الْإِسْرَارِ عَنْ أَنَّسٍ وَحْدَهُ وَقَدْ عَارَضَهُ رِوَايَتُهُ هُوَ وَرِوَايَةُ غَيْرِهِ
كَمَا مَرَّ.

الْوَجْهُ الثَّانِي:

أَنَّ الرِّوَايَةَ عَنْ أَنَّسٍ مُخْتَلِفَةُ فَتَارَةً يَرْوِي الْإِسْرَارَ وَتَارَةً أُخْرَى يَرْوِي الْجَهْرَ
وَتَارَةً يُخْبِرُ بِأَنَّهُ قَدْ نَسِيَ الْجَمِيعَ.

وَالْجَمْعُ حَاصِلٌ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ وَذَلِكَ أَنَّ أَنَّسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَالَ عُمُرُهُ حَتَّى
نَيَّفَ عَلَى الْمِئَةِ، وَمَنْ طَالَ عُمُرُهُ هَذَا الطُّولُ فَإِنَّهُ لَابْدَأَ أَنْ يَنْسَى بَعْضَ النِّسَيَانِ.

سُلَيْمَانُ بْنُ طَرْخَانَ التَّيْمِيُّ وَالِدُّ الْمُعْتَمِرِ تُوْفِيَ سَنَةَ ١٤٣ بَعْدَ أَنْ عَاشَ سَبْعًا
وَتِسْعِينَ سَنَةً، فَيَكُونُ قَدْ عَاشَ فِي الْقَرْنِ الْأَوَّلِ أَرْبَعًا وَخَمْسِينَ سَنَةً مِنْهَا سَبْعُ
وَأَرْبَعُونَ فِي حَيَاةِ أَنَّسٍ.

وعلى هذا فإنَّه قد أخذ الجهر قبل أن يطْرُقَهُ الْكِبْرُ، وحينَ كَانَ يَوْمُ النَّاسِ ثُمَّ نَسِيَ فَسَأَلَهُ أَبُو مَسْلَمَةَ سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ فَأَجَابَهُ بِأَنَّهُ قَدْ نَسِيَ، ثُمَّ تَذَكَّرَ الْإِسْرَارُ فَأَجَابَ بِهِ قَتَادَةُ بِحَضْرَةِ جَمَاعَةٍ مِّنْ أَقْرَانِهِ الَّذِينَ تَلَمَّذُوا عَلَى أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّسُ الْجَهْرَ أَيْضًا فَأَجَابَ بِهِ قَتَادَةُ أَيْضًا.

بِقَرِيبٍ مِّنْ هَذَا الْجَمْعِ جَمَعَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» فَقَالَ: غَايَتُهُ أَنَّ أَنْسًا أَجَابَ قَتَادَةَ بِالْحُكْمِ دُونَ أَبِي سَلَمَةَ فَلَعِلَّهُ تَذَكَّرُهُ لَمَّا سَأَلَهُ قَتَادَةُ بِدَلِيلٍ قَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ أَبِي سَلَمَةَ مَا سَأَلْنِي عَنْهُ أَحَدُ قَبْلَكَ أَوْ قَالَهُ لَهُمَا مَعًا فَحَفِظَهُ قَتَادَةُ دُونَ أَبِي سَلَمَةَ فَإِنَّ قَتَادَةَ أَحْفَظَ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ بِلَا نِزَاعٍ.

أَمَّا سُلَيْمَانُ التَّيَمِّيُّ فَقَدْ أَخَذَ الْجَهْرَ مِنْ فِعْلِ أَنْسٍ لَا مِنْ قَوْلِهِ لِأَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي خَلْفَهُ.

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ: إِذَا انتَهَى الْبَحْثُ إِلَى أَنَّ مُحَصَّلَ حَدِيثَ أَنْسٍ نَفِيَ الْجَهْرُ بِالْبَسْمَلَةِ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنْ طَرِيقِ الْجَمْعِ بَيْنَ مُخْتَلَفِ الرِّوَايَاتِ عَنْهُ فَمَتَّى وُجِدتُّ رِوَايَةً فِيهَا إِثْبَاتُ الْجَهْرِ قَدَّمَتْ عَلَى نَفِيَهِ لَا لِمُجَرَّدِ تَقْدِيمٍ رِوَايَةُ الْمُثِبِّتِ عَلَى النَّافِي لِأَنَّ أَنْسًا يَعْدُ جِدًا أَنْ يَصْبَحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُدَّةً عَشْرِ سِنِينَ ثُمَّ يَصْبَحُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ سَنَةً فَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُمُ الْجَهْرَ بِهَا فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ بَلْ لِكَوْنِ أَنْسٍ اعْتَرَفَ بِأَنَّهُ لَا يَحْفَظُ هَذَا الْحُكْمَ كَانَهُ لِيُعَدِّ عَهْدَهُ بِهِ ثُمَّ تَذَكَّرَ مِنْهُ الْحَزْمَ بِالْفِتْحِ بِالْحَمْدِ جَهْرًا وَلَمْ يَسْتَحْسِرِ الْجَهْرَ بِالْبَسْمَلَةِ فَيَتَعَيَّنُ الْأَخْذُ بِحَدِيثِ مَنْ أَثْبَتَ الْجَهْرَ.

تَعَقِّبَهُ الْعَلَامَةُ ابْنُ بَازٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فَقَالَ: هَذَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالصَّوَابُ تَقْدِيمُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَنَّسٍ مِنْ شَرِيعَةِ الْإِسْرَارِ بِالْبِسْمَلَةِ لِصِحَّتِهِ وَصَرَاحَتِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلِكَوْنِهِ نَسِيَ ذَلِكَ ثُمَّ ذَكَرُهُ.

فَهَذَا لَا يَقْدَحُ فِي رِوَايَتِهِ كَمَا عُلِمَ ذَلِكَ فِي الْأُصُولِ وَالْمُصْطَلَحِ، وَتُحْمَلُ رِوَايَةُ مَنْ رَوَى الْجَهْرَ بِالْبِسْمَلَةِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْهُرُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ لِيُعْلَمَ مَنْ وَرَاءُهُ أَنَّهُ يَقْرَأُهَا، وَبِهَذَا تَجْتَمِعُ الْأَدِلةُ.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ:

أَنَّ الْجَهْرَ قَدْ ثَبَتَ مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِهِ وَلَمْ يَخْتَلِفْ عَنْهُمْ فَثَبَتَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا كَمَا تَقْدَمَ وَعَنْهُ مَوْقُوفًا وَهُوَ أَحْفَظُ الْقَوْمِ وَصُحَّبُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ مُتَأَخِّرًا.

وَثَبَتَ الْجَهْرُ أَيْضًا عَنِ ابْنِ عُمَرَ مِنْ فِعْلِهِ وَهُوَ مَعْرُوفٌ بِحُرْصِهِ الشَّدِيدِ عَلَى مُتَابَعَةِ السُّنْنِ، وَثَبَتَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ فِعْلِهِ وَمَرْفُوعًا يَحْتَمِلُ الصِّحَّةَ، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ عَنْ أَبِي بْنِ كَعْبٍ أَيْضًا وَلَيْسَ رِوَايَةُ أَنَّسٍ وَحْدَهُ بِأَوْلَى بِالْإِتَّبَاعِ مِنْ رِوَايَتِهِ مَعَ غَيْرِهِ.

الْوَجْهُ الرَّابِعُ:

أَنَّ الْبِسْمَلَةَ آيَةٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ، وَكَوْنُهَا مِنَ الْفَاتِحَةِ يَلْزُمُ مِنْهُ أَنْ تَكُونَ تَبَعًا لَهَا فِي الْإِسْرَارِ وَالْجَهْرِ فَتُسَرِّرُ فِيمَا تُسَرِّرُ فِيهِ الْفَاتِحَةُ وَالسُّورَةُ وَتُجْهَرُ فِيمَا تُجْهَرُ فِيهِ

الفاتحة والسورة ولو لا أن الإسرار ثابت لاتجاه عدم جواز إسرارها فيما تجهر فيه الفاتحة والسورة.

الوجه الخامس:

أن الإسرار بالبسملة دائماً يؤدي إلى ترك البسملة عند كثير من الناس فكثير من العوام عندما يسمعون الإمام دائماً إذا صلى لا يجهر بالبسملة وهم لا يعلمون أنه يسر بها فإنهم إذا قاموا بأنفسهم للصلوة فإنهم يفعلون ما فعل الإمام ويقولون ما قال، وهم لا يعلمون أنه أسر بالبسملة.

ومن ترك البسملة ترك آية من الفاتحة ومن ترك آية من الفاتحة صلاته باطلة، لقول رسول الله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب».

وقد صح أن البسملة آية من الفاتحة كما تقدم، ويلزم من ذلك بطلان صلاة من لم يقرأها مع الفاتحة، فهذا أمر يحب التتبّع له والتتبّع عليه، يعني الذي يسر يعلم الناس ويقول: إذا صلى الواحد منكم وحده فقرأ الفاتحة فلا بد أن يأتي بالبسملة، ويدلّهم على أنه يقرأ البسملة سراً وأنه لا يجهر بها.

وإذا جهر بالبسملة مرات وأسر أكثر مما يجهر بها فإنه يكون حسناً ويكون تعلينا للعوام حتى لا يتربّعوا آية من الفاتحة ومن ترك آية من الفاتحة فصلاته باطلة؛ لقول رسول الله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب».

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَمَا مَرَّ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الْخِلَافُ بَيْنَ الْقُرَاءِ
وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَهَذَا الَّذِي مَرَّ ذِكْرُهُ بِالْأَدِلَّةِ الَّتِي سَاقَهَا الْبَاحِثُونَ فِي
هَذَا الْأَمْرِ الْكَبِيرِ هُوَ مَا تَطْمَئِنُ إِلَيْهِ النَّفْسُ وَيَرْكَنُ إِلَيْهِ الْقَلْبُ عَلَى حَسْبِ مَا
دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ وَمَنْ جَهَرَ لَا يُلَامُ وَمَنْ أَسْرَ لَا يُلَامُ وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُسْتَعَانُ
وَعَلَيْهِ التُّكَلَانُ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ.



